



## العلاقة بين السيولة والربحية في القطاع المصرفي بالمملكة العربية السعودية

أمجد إبراهيم آدم محمد\*

جامعة شقراء / كلية العلوم والدراسات الإنسانية بحريملاء / المملكة العربية السعودية

### الملخص

هدف البحث إلى دراسة العلاقة بين السيولة والربحية في القطاع المصرفي السعودي. وقد شملت عينة الدراسة ستة بنوك سعودية خلال الفترة (2010م - 2016م). وتم التركيز على مجموعة من النسب المالية. كما تم استخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية المقطعية بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى والتركيز على طريقة الآثار الثابتة واختبار السببية لجرانجر لاختبار الفروض، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة معنوية لنسب السيولة وهي: نسبة النقدية إلى الودائع الجارية، النقدية إلى مجموع الودائع، النقدية إلى مجموع الخصوم، ونسبة التوظيف، وتأثيرها تأثيراً معنوياً وذو دلالة إحصائية على معدلات الربحية وهي: العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، العائد على مجموع الودائع، وربح السهم. كما أثبتت الدراسة عدم وجود علاقة معنوية تبادلية ذات دلالة إحصائية لمعظم علاقات السيولة والربحية محل الدراسة. وتم اقتراح عدد من التوصيات ذات العلاقة بنتائج البحث من أهمها ضرورة تركيز البنوك السعودية على الموازنة بين السيولة والربحية، والاهتمام بقياس وتحليل مؤشرات السيولة ذات التأثير الأقوى على مؤشرات الربحية.

### معلومات المقالة

#### تاريخ البحث

الاستلام: 2020/12/22  
تاريخ التعديل: 2020/1/4  
قبول النشر: 2020/1/4  
متوفر على الأنترنت: 2021/8/29

#### الكلمات المفتاحية:

السيولة والربحية  
القطاع المصرفي السعودي  
السلاسل الزمنية المقطعية  
طريقة الآثار الثابتة  
اختبار السببية لجرانجر



## The Relation between Liquidity and Profitability in the Banking Sector in the Kingdom of Saudi Arabia

Amgad Ibrahim Adam Mohamed\*

Faculty of Science and Humanities in Hurimla / Shaqra University / Kingdom of Saudi Arabia.

### Abstract

The aim of this research is to study the relationship between liquidity and profitability in the Saudi banking sector. The sample of the study included six Saudi banks during the period 2010-2016. The focus was on a range of financial ratios. Panel data analysis was used and depended on Panel Least Squares method and focused on Fixed Effects method and Granger Causality Tests to test the hypothesis. A number of results have been found: there are statistically significant relations between liquidity indexes: (cash to current deposits, cash to total deposits, cash to total liabilities, and investment ratio) and between profitability indexes: (return on assets, return on equity, return on deposits, and earning per share). The study also indicated that there is not statistically significant trade-off relation between liquidity and profitability indexes. A number of recommendations related to the research findings have been proposed the most important is urging Saudi banks to focus on balancing liquidity and profitability, and measuring and analyzing liquidity indexes that have the strongest impact on profitability indexes.

Key words: : liquidity and profitability, Saudi banking sector, Panel data analysis, Fixed Effects method, Granger Causality Test.

إلى المال، الذين يمثلون جانب الطلب على الأموال. لذلك فإن المصرف مطالب بإدارة سيولته وتقدير احتياجاته منها بدراسة حركة الودائع سحياً وإيداعاً، وكذلك دراسة مدى الطلب على السيولة لتوفير الائتمان لفئات المجتمع المختلفة أفراداً أو مؤسسات، مع الالتزام بمتطلبات الاحتياطي القانوني الذي يحدده

### المقدمة

تضطلع المصارف التجارية بدور الوساطة المالية بين المودعين أصحاب الفوائض المالية، الذين يشكلون جانب عرض الأموال في النظام المصرفي، وبين المقترضين أصحاب الحاجة

\* Corresponding author : E-mail addresses : amged1075@yahoo.com.

### أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في الآتي:

- 1- وجود علاقة جوهرية بين السيولة والربحية في البنوك السعودية حيث تعتبر السيولة بمثابة قيد على تحقيق هدف تعظيم الأرباح.
- 2- أهمية إدارة السيولة بالبنوك التجارية من خلال الاستثمار في عناصر السيولة المختلفة وفق أسس ومقايير مناسبة تمكن البنك من الوفاء بسحوبات العملاء وسداد التزاماته في مواعيدها المحددة.
- 3- ضرورة أحداث توازن بين الاحتفاظ باستثمارات نقدية تلبى جانب السيولة، وبين استثمار جزء من الأموال في مجالات مربحة تحقق عوائد تساهم في تعظيم أرباح البنك التجاري.
- 4- سد الفراغ في الدراسات العربية خاصة في الجهاز المصرفي بالمملكة العربية السعودية في موضوع البحث.

### فروض البحث

يسعى البحث إلى اختبار الفرضيات الآتية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب السيولة ومعدل العائد على الأصول (ROA) بالبنوك السعودية.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب السيولة ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) بالبنوك السعودية.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب السيولة ومعدل العائد على الودائع (ROD) بالبنوك السعودية.
4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب السيولة وربح السهم (EPS) بالبنوك السعودية.
5. توجد علاقة تبادلية بين نسب السيولة ومتغيرات الربحية بالبنوك السعودية.

### منهج البحث

أجريت الدراسة على البنوك العاملة في القطاع المصرفي بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2010-2016، وتم اختيار عينة مكونة من ستة بنوك محلية من أصل ثلاثة عشر بنكاً تعمل حالياً في السوق المصرفية السعودية بنسبة بلغت 46%، (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2020) وتم اختيار هذه البنوك لتوفر بياناتها المالية المطلوبة خلال فترة الدراسة وهي بيانات ربع سنوية، والبنوك هي: بنك الإنماء، البنك الأهلي التجاري، البنك السعودي البريطاني (ساب)، بنك الجزيرة، بنك الرياض، والبنك السعودي الفرنسي. وتم استخدام المنهج الوصفي ومنهج التحليل الإحصائي، وتم دمج بيانات البنوك للحصول على سلسلة زمنية تلخص بيانات العينة تمكن من إجراء التحليل الإحصائي المطلوب. وتم الاعتماد على النسب المالية البسيطة في قياس كل من السيولة والربحية.

البنك المركزي. وتعتبر السيولة من أهم السمات التي تميز المصارف التجارية عن منشآت الأعمال الأخرى لأن الجانب الأكبر من موارد البنك المالية تتمثل في ودائع تستحق عند الطلب ومن ثم ينبغي أن يكون البنك مستعداً للوفاء بها في أي لحظة، كما أن السيولة تعتبر مهمة للبنك التجاري إذ تحدد مدى قدرته على استغلال الفرص الاستثمارية لتعظيم ربحيته والتي تعتبر بمثابة الهدف النهائي الذي يسعى إليه حيث يقاس نجاح البنك بمقدار ما يحققه من أرباح والتي تتأثر بمدى كفاءة إدارة وتشغيل موارد البنك المختلفة والتي من بينها إدارة السيولة بشكل جيد.

### مشكلة البحث

تسعى البنوك التجارية إلى توظيف أموالها في مجالات استثمارية مربحة يتحقق منها عائداً مرتفعاً يساهم في زيادة أرباح البنك الصافية والتي تعتبر الهدف الرئيس للبنك التجاري، كما تسعى البنوك التجارية كذلك إلى الاحتفاظ بمقدار ملائم من السيولة بمختلف أنواعها ومكوناتها حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها في الوقت المناسب نسبة لحالة عدم التأكد التي قد تحيط بتدفقاتها النقدية ولتجنب مخاطر عدم القدرة على الوفاء بالتزامات، ولكن هناك تعارض واضح بين نشاط الاستثمار في مجالات تحقق عائداً مرتفعاً وبين نشاط الاحتفاظ بالسيولة لمقابلة المسحوبات والالتزامات، إذ لا يمكن القيام بهما في نفس الوقت، فالاحتفاظ بالسيولة يكون على حساب استثمار الأموال وتوظيفها لتحقيق عوائد مربحة، وفي المقابل فإن التوسع في توظيف الأموال في مجالات تحقق أرباح كبيرة قد يكون على حساب الاحتفاظ بسيولة كافية. لذلك تعتبر السيولة من أهم القيود على تحقيق هدف الربحية للبنك التجاري. وبذلك يمكن القول إن تحقيق التوازن بين السيولة والربحية يعتبر من أبرز التحديات التي تواجه إدارة البنك التجاري

### أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

1. معرفة معدلات الربحية بالبنوك السعودية بالتركيز على بعض نسب الربحية، والتعرف على قدرة البنوك السعودية على الوفاء بالتزاماتها من خلال التركيز على بعض نسب السيولة.
2. قياس معنوية العلاقة بين نسب السيولة ونسب الربحية في البنوك التجارية السعودية، ومعرفة مدى وجود علاقة تبادلية بين مؤشرات السيولة ومؤشرات الربحية.
3. الوصول إلى نتائج يمكنها إفادة متخذي القرار على مستوى إدارات البنوك السعودية فيما يتعلق بقياس العلاقة بين السيولة والربحية.

متغيرات البحث

• المتغيرات المستقلة

وهي مجموعة نسب السيولة وتشمل: نسبة السيولة النقدية إلى الودائع الجارية (C/CD)، نسبة السيولة النقدية إلى إجمالي الودائع (C/TD)، نسبة السيولة النقدية إلى إجمالي الخصوم (C/TL)، ونسبة التوظيف (I/R).

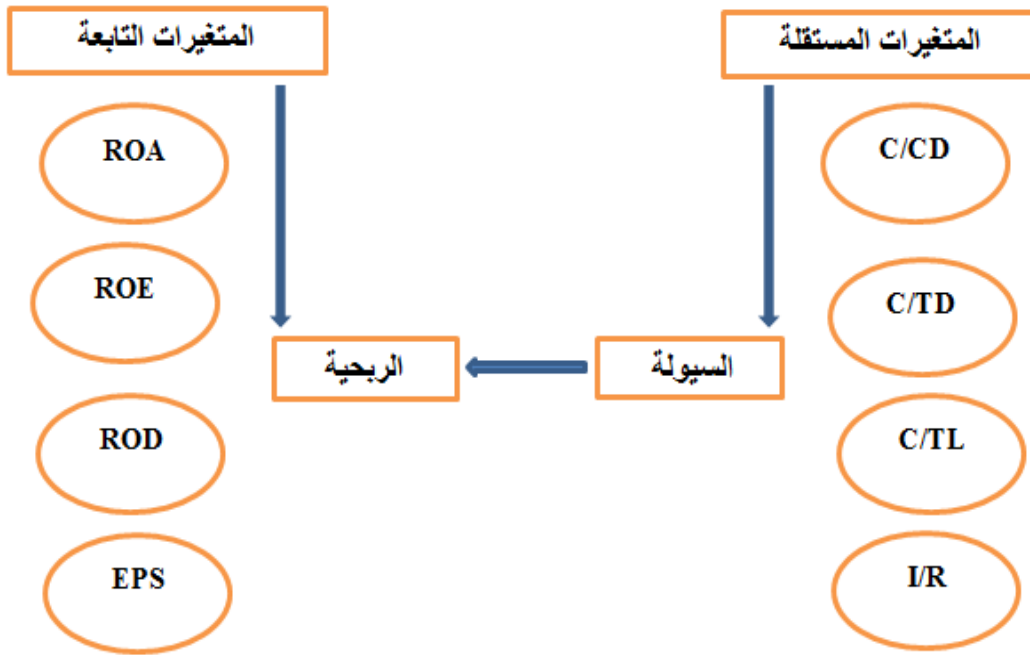
• المتغيرات التابعة

وهي مجموعة نسب الربحية وتشمل: معدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، ومعدل العائد على الودائع (ROD)، و ربح السهم (EPS).

مخطط البحث

المخطط التالي يوضح العلاقة بين متغيرات السيولة (مكتغيرات مستقلة) ومتغيرات الربحية (متغيرات تابعة):

شكل (1) مخطط البحث



يمكن استيعاب تلك السيولة الفائضة فيها. وتشير النتائج إلى قوة تأثير نسب الضمان على نسب الربحية بدرجة أكبر بالمقارنة بنسب السيولة ونسب التوظيف.

دراسة (الكروي، 2099) وعنوانها: تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة: دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد. تلخصت فكرة الدراسة في تقويم ربحية البنك وبيان تأثيرها بنسب السيولة باستخدام مؤشرات السيولة. وقد أجريت الدراسة على بنكين عراقيين هما مصرف الرافدين ومصرف الرشيد خلال الفترة (1997-2001). وتم استخدام بعض مؤشرات الربحية وهي معدل العائد على الودائع، معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الأموال المتاحة، واستخدام بعض مؤشرات السيولة وهي نسبة الرصيد النقدي، نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة القانونية، ونسبة التوظيف. ولاختبار فرضيات البحث تم استخدام النموذج الإحصائي (ANOVA). وأهم ما خرجت به الدراسة من استنتاجات هو إن تأثير مؤشرات السيولة على مؤشرات الربحية في كلا البنكين كان ضعيفاً وغير معنوياً في الأغلب عدا مؤشر

الحدود المكانية والزمانية للبحث

1. الحدود المكانية: البنوك العاملة في القطاع المصرفي بالمملكة العربية السعودية.

2. الحدود الزمانية: الفترة من عام 2010م وحتى العام 2016م.

الدراسات السابقة

دراسة (أرشيد، 2003) بعنوان: دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي: دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين. تمثلت أهداف الدراسة في التعرف على العلاقة بين نسب الربحية وبين كل من نسب السيولة والضمان والتوظيف في الجهاز المصرفي الأردني خلال الفترة (1979-1999). وتم إعداد نموذج رياضي اعتبرت فيه كل من نسب السيولة والضمان والتوظيف متغيرات مستقلة بينما اعتبرت فيه نسبة الربحية متغيراً تابعاً. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة مجتمعة وبين المتغير التابع. وتؤكد هذه العلاقة عدم قدرة البنوك الأردنية على استغلال السيولة المتاحة لديها مما يعني غياب الفرص الاستثمارية التي

**دراسة (Tabash and Hassan, 2017) بعنوان: Liquidity, Profitability and Solvency of UAE Banks, A Comparative Study of Commercial and Islamic Banks.**

هدف هذه الدراسة هو قياس وتقييم الربحية والسيولة والملاءة المالية للبنوك الإسلامية والتجارية في دولة الامارات العربية المتحدة، واستخدمت الدراسة عينة من البنوك الإسلامية و(14) بنك تجاري خلال الفترة (2011-2014)، وتم استخدام السلاسل الزمنية المقطعية المتوازنة لتحليل البيانات، وتم حساب ومقارنة نسب السيولة والربحية والملاءة للبنوك الإسلامية والتجارية خلال الفترة المذكورة. وظهرت النتائج وجود اختلافات جوهرية بين البنوك الإسلامية والتجارية من ناحية السيولة، حيث تحتفظ البنوك الإسلامية بنسب سيولة معقولة، في حين أن نسب الربحية وكفاية رأس المال جيدة في البنوك التجارية. ودلت النتائج أيضاً على وجود اختلافات جوهرية في الربحية بين البنوك الإسلامية والتجارية الإماراتية، بالإضافة إلى عدم وجود اختلافات جوهرية في الملاءة المالية بين البنوك الإسلامية والتجارية في الامارات. وأشارت النتائج إلى أن السيولة هي عامل محدد للربحية في البنوك الإسلامية، في حين أن السيولة وكفاية رأس المال هما عاملان محددان للربحية في البنوك التجارية.

**دراسة (Zaineldeen, 2018) بعنوان: Liquidity and Profitability Analysis in The Palestinian Banking Sector.**

هذه الدراسة هدفت إلى اختبار العلاقة بين السيولة والربحية في القطاع المصرفي الفلسطيني، وغطت الدراسة الفترة الزمنية 2010-2016. وتم اختبار العلاقة بين السيولة والربحية بواسطة مجموعة من النماذج الإحصائية وهي: تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، واختبار (T) و(F)، ونموذج تحليل الانحدار للقيام بالتحليل الإحصائي. وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج وهي: وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة النقدية وبين العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، كما تم التوصل إلى وجود علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية بين نسبة القروض إلى الودائع وبين العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

**دراسة (السهلاوي، 2018) وهي بعنوان: تأثير المخاطر على ربحية البنوك التجارية المدرجة في سوق الأسهم السعودي: دراسة قياسية.** هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر المخاطر المالية في البنوك السعودية خلال الفترة (2013-2017). وتم جمع البيانات اللازمة عن البنوك من سوق الأسهم السعودية (تداول)، وشملت العينة (12) بنك. وتم قياس الربحية بالمتغير التابع العائد على حقوق الملكية، وتمثلت المتغيرات المستقلة في مؤشر مخاطر الائتمان ومؤشر مخاطر السيولة ومؤشر مخاطر رأس المال. وتم استخدام نموذج الانحدار وفق الأثر الثابت والأثر المتغير. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ضعيفة بين مخاطر الائتمان والعائد على حقوق الملكية، ووجود علاقة طردية ضعيفة بين مخاطر السيولة والعائد على حقوق الملكية،

واحد وهو نسبة الاحتياطي القانوني في مصرف الراجحي حيث جاء تأثيرها معنوياً على مؤشرين من مؤشرات الربحية وهما معدل العائد على الودائع ومعدل العائد على حقوق الملكية.

**دراسة (التميمي وعبيدات، 2012) بعنوان: محددات ربحية البنوك التجارية الأردنية: دراسة تطبيقية.** هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل التي تؤثر على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (2000-2008). وتم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد ومعامل ارتباط بيرسون. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية والعوامل المستقلة التالية: الأرباح المحتجزة ونسبة المديونية، ووجود علاقة طردية لكنها غير دالة إحصائياً بين ربحية البنوك التجارية وحجم الأصول وصافي الفوائد، ووجود علاقة عكسية لكنها غير دالة إحصائياً بين ربحية البنوك التجارية ونسبة السيولة، كما تبين أن العوامل المستقلة مجتمعة لها تأثير متوسط نسبياً على المتغير التابع بنسبة بلغت 46 %.

**دراسة (Alavinasab and Davoudi, 2013) بعنوان: Studying the relationship between working capital management and profitability of listed companies in Tehran stock exchange.**

هذه الدراسة اختبرت العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والربحية في الشركات المدرجة في سوق طهران للأوراق المالية. وتم اختيار (147) شركة خلال الفترة (2005 - 2009). وتتضمن متغيرات إدارة رأس المال العامل كل من دورة التحول إلى نقدية، نسبة التداول، نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول، نسبة الخصوم المتداولة إلى إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول. وتتضمن متغيرات الربحية العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. وتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد وارتباط بيرسون لاختبار الفروض. وأظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين دورة التحول إلى النقدية وكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وكذلك عدم وجود علاقة معنوية بين نسبة التداول والعائد على حقوق الملكية.

**دراسة (Taha, 2015) وعنوانها: Determinants of Profitability of Egyptian Insurance Companies Listed in Stock of Exchange.**

الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو التعرف على العوامل المؤثرة على الربحية في شركات التأمين المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية، وتم التطبيق على شركتين خلال الفترة (1996-2014). وتمثلت المتغيرات المستقلة في الآتي: عمر الشركة، حجم الشركة، نسبة الرافعة المالية، السيولة، كفاية رأس المال، نسبة الخسارة، ومعدل التضخم. والربحية هي المتغير التابع وقيست بمعدل العائد على الأصول. وتم التوصل إلى النتائج التالية: عدم وجود علاقة بين عمر الشركة والربحية، ووجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة وكفاية رأس المال والسيولة مع الربحية، ووجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الخسارة ونسبة الرافعة المالية مع الربحية.



الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تناولت مجموعة من البنوك في القطاع المصرفي السعودي حيث لاحظ الباحث ندرة الدراسات التي أجريت على القطاع المصرفي السعودي حتى موعد إعداد هذه الدراسة.

### الإطار النظري

#### أولاً: السيولة Liquidity

##### - مفهوم السيولة

السيولة في معناها المطلق تعني النقدية، في حين تعني السيولة في معناها الفني قابلية الأصول للتحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر (شخاترة وعبادة، 2020: 271). إن الهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة هو القدرة على مواجهة الالتزامات المستحقة حالياً أو في غضون فترة قصيرة، وبالتالي فإن السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن هذه العلاقة بين النقدية والأصول القابلة للتحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها خلال مدة معينة، فلا يمكن تحديد سيولة أي بنك إلا في ضوء التزاماته المستحقة. (أبو رحمة، 2009: 16) وتعرف السيولة بأنها مقدرة البنك على الوفاء بسحوبات المودعين وتلبية احتياجات المقرضين في الوقت المناسب ودون الاضطرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو الافتراض بتكلفة مرتفعة ومدى كفاية الأرصدة النقدية وشبه النقدية خاصة الاحتياطي القانوني والاحتياطي الثانوي المتمثل في أوراق مالية يسهل بيعها بحد أدنى من الخسائر. (أحمد وصالح، 2014: 119). وتعرف السيولة بأنها احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة، وذلك لمواجهة الزيادة في السحب من الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء، بحيث يستطيع البنك في الوقت نفسه من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر عوائد ممكنة. أما نقص سيولة الجهاز المصرفي فتظهر في حالات الأزمات أو الظروف الطارئة فلو احتاجت جميع المؤسسات المالية إلى سيولة نقدية في وقت واحد فلا تستطيع غالباً الحصول عليها نظراً لعدم قدرة المؤسسات المالية على السحب أو الاقتراض من أي مؤسسة أخرى لأنهم جميعاً يحتاجون إلى السيولة النقدية الحاضرة. (محسن وخميسي، 2016: 64-65).

##### - مكونات السيولة المصرفية

تتكون السيولة المصرفية من جزأين رئيسيين: (أحمد، 2013)

#### أولاً: الاحتياطيات الأولية: Primary reserves

هي الأصول السائلة التي يمتلكها البنك دون أن يحقق منها عوائد وتتألف من المكونات الآتية:

- 1- النقد في الصندوق: ويشمل الأوراق النقدية بالعملية المحلية والأجنبية والمسكوكات.
- 2- الودائع النقدية لدى البنك المركزي: حيث تنص التشريعات المصرفية الحديثة على إلزام البنك التجاري بالاحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة رصيد سائل من النقود لدى البنك المركزي تسمى بالاحتياطي الإلزامي أو الاحتياطي القانوني.
- 3- الودائع لدى البنوك المحلية الأخرى: وهي الأموال التي يودعها البنك التجاري لدى البنوك المحلية الأخرى من أجل إجراء مقاصة الصكوك، وتحصيل فقرات أخرى من الدين، وغير

وجود علاقة عكسية قوية بين مخاطر رأس المال والعائد على حقوق الملكية.

دراسة (الخرزاعلة، 2018) وجاءت بعنوان: أثر السيولة والكفاءة الإدارية والملاءة المالية على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. هدفت الدراسة إلى معرفة أثر السيولة والكفاءة الإدارية والملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية وهي ثلاثة عشر بنكاً، واستخدمت الدراسة أسلوب (Panel Data) ونموذج الأثر العشوائي (Random Effect) وتم تحليل البيانات السنوية الخاصة بالبنوك خلال الفترة (2010-2016)، واعتبرت السيولة والكفاءة الإدارية والملاءة المالية متغيرات مستقلة والربحية متغير تابع. وأظهرت الدراسة وجود أثر سلبي ومعنوي للسيولة على ربحية البنوك، ووجود أثر إيجابي ومعنوي للكفاءة الإدارية على الربحية، وعدم وجود أثر معنوي للملاءة المالية على ربحية البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

دراسة (بخيت، 2019) وعنوانها: دور المؤشرات المحاسبية في تفسير العلاقة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية المصرية. سعت هذه الدراسة لتفسير العلاقة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية المصرية خلال الفترة (2008-2016) وشملت (31) بنك تجاري تم اختيارهم بأسلوب الحصر الشامل. وتم الاعتماد على القوائم المالية للبنوك باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد ومعامل ارتباط بيرسون. وتمثلت نتائج الدراسة في وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات السيولة ممثلة في نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول وبين الربحية ممثلة في العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، ووجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات السيولة ممثلة في نسبة الاستثمارات إلى الودائع ونسبة القروض إلى إجمالي الأصول ونسبة الاستثمارات إلى إجمالي الأصول وبين الربحية ممثلة في العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

#### أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة والدراسات السابقة:

يلاحظ أن هذه الدراسة وكذلك الدراسات السابقة جميعها قد قامت بدراسة مؤشرات السيولة كمغيرات مستقلة، ومؤشرات الربحية كمغيرات تابعة. وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة جزئياً أو كلياً مع غالبية نتائج الدراسات السابقة وهي: دراسة (أرشيد 2003)، ودراسة (Taha, 2015) ودراسة (Tabash and Hassan, 2017) ودراسة (السهلاوي، 2018) ودراسة (الخرزاعلة، 2018) ودراسة (Zaineldeen, 2018) ودراسة (بخيت، 2019) حيث توصلت هذه الدراسات إلى وجود علاقة لمعظم مؤشرات السيولة التي تمت دراستها مع مؤشرات الربحية. واختلفت نتائج هذه الدراسة مع نتائج باقي الدراسات الأخرى وهي: دراسة (الكروي، 2009) ودراسة (التميمي وعبيدات، 2012) ودراسة (Alavinasab and Davoudi, 2013) حيث توصلت هذه الدراسات إلى عدم وجود علاقة لمعظم مؤشرات السيولة التي تمت دراستها مع مؤشرات الربحية. وما يميز هذه

وتقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات، وإما من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، علماً بأن المقصود بالاستثمارات قيمة الأصول أو حقوق الملكية. (أبو زعتر، 2006: 73-74). ويشير سعيد وسعيد (2016) إلى أن الربحية تتألف من كلمتين الربح (Profit) وهو الدخل الكلي المتحقق من أنشطة الأعمال في فترة معينة، والكلمة الثانية هي القدرة (Ability) وتعني قوة البنك على تحقيق الأرباح من خلال قوة أداءه المالي والتشغيلي.

وتعمل البنوك التجارية على تحقيق الربحية من خلال قرارات الاستثمار وقرارات التمويل. قرارات الاستثمار هي مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية استخدام البنوك التجارية لمواردها المتاحة لاقتناء مختلف أنواع الأصول. أما قرارات التمويل فهي متعلقة بالمصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للبنك التجاري لتمويل الاستثمارات في الأصول. ومن المتوقع أن تتجه البنوك التي تتميز بارتفاع معدل ربحيتها وتتاح لها فرصة احتجاز الأرباح إلى الاعتماد بدرجة أقل على الأموال المقترضة وبدرجة أكبر على حقوق الملكية من خلال الأرباح المحتجزة. وبناء على ذلك فإن العلاقة بين الربحية ونسبة الديون من المتوقع أن تكون علاقة عكسية ولعل السبب في ذلك هو أن البنوك التي تتصف بانخفاض ربحيتها ولديها فرصاً استثمارية جيدة، ستلجأ إلى التمويل الخارجي من خلال الديون وتقلل من الاعتماد على حقوق الملكية. (المحجان، 2012: 22-23)

❖ أهم بنود إيرادات ونفقات البنك:- (أرشيد، 2003: 39 - 40)

#### ✓ أهم بنود إيرادات البنك:

- 1- الفوائد الدائنة/ الأرباح من التسهيلات الائتمانية.
- 2- العمولات الدائنة التي تتقاضاها البنوك نظير الخدمات المصرفية التي تقدمها لعملائها.
- 3- أتعاب الخدمات الأخرى التي تقدمها المصارف غير المتعلقة بطبيعة العمل المصرفي مثل الاستشارات وإعداد دراسات الجدوى.
- 4- الأرباح المحققة من شراء وبيع العملات الأجنبية (فروقات العملة).
- 5- إيرادات أخرى وتشمل أي إيرادات تتحقق من عمليات ليست من ضمن النشاط التشغيلي للبنك مثل عوائد الاستثمار في الأوراق المالية، العوائد المتحققة من خصم الكمبيالات والشيكات، والأرباح الناتجة من بيع الأصول الرأسمالية.

#### ✓ أهم بنود نفقات البنك:

- 1- الفوائد المدينة/ الأرباح التي يقوم البنك بدفعها على ودائع عملائه.
- 2- ما يدفعه البنك من عمولات للبنوك الأخرى مقابل ما تقدمه له من خدمات.
- 3- المصاريف العمومية والإدارية.

ذلك. ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجه البنك المودع صعوبة في تشغيل أو استثمار هذه الأموال، أو زادت العلاقة المصرفية للبنك مع البنوك المراسلة سواء داخل القطر أو خارجه.

4- الصكوك تحت التحصيل: وهي الصكوك المودعة لدى البنوك الأخرى والتي لم يتم استلام قيمتها.

5- الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج: يقوم البنك التجاري عادة بالاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى البنوك المراسلة في خارج الدولة، في حدود نسبة معينة من مجموع قيم اعتماداته المستندية والتزاماته القائمة، تحددتها السياسة النقدية والاقتصادية في الدولة.

#### ثانياً: الاحتياطيات الثانوية: Secondary reserves

هي عبارة عن أصول سائلة تحقق عوائد للبنك التجاري، وتتضمن الأوراق المالية، والأوراق التجارية المخصومة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد عند الحاجة، وتحقق هذه الاحتياطيات للبنك فوائد عديدة منها أنها تساهم في تدعيم سيولة البنك نسبة لإمكانية تسيلها، وكذلك تحقيق عوائد أو أرباح نسبة للاستثمار فيها بدلاً من الاحتفاظ بالأموال في شكل نقد. (عقون، وقايدى، 2015)

- مقاييس السيولة:

النسب المالية المستخدمة في حساب السيولة: (أرشيد، 2003: 39 - 40)

#### 1- نسبة النقدية إلى الودائع الجارية: Cash to Current deposits (C/CD)

وتعكس هذه النسبة قدرة النقدية على تلبية طلبات السحب من الودائع الجارية. وتحسب بقسمة النقدية على الودائع الجارية.

#### 2- نسبة النقدية إلى مجموع الودائع: Cash to Total deposits (C/TD)

هذه النسبة تقيس قدرة النقدية على مواجهة طلبات السحوبات التي يقوم بها جميع أصحاب الودائع سواء كانت ودائع جارية، ودائع توفير، ودائع لأجل وخلافه. وتحسب بقسمة النقدية على مجموع الودائع.

#### 3- نسبة النقدية إلى مجموع الخصوم: Cash to Total Liabilities (C/TL)

هذه النسبة تقيس قدرة النقدية على الوفاء بالالتزامات في جانب الخصوم ككل. وتحسب بقسمة النقدية على مجموع الخصوم.

#### 4- نسبة التوظيف: Investment Ratio (I/R)

تشير هذه النسبة لمدى ملائمة الأموال المتاحة للبنك لتلبية الطلبات الائتمانية من قروض وسلفيات. ويعتبر ارتفاع هذه النسبة مؤشر لقدرة البنك على تلبية طلبات الائتمان، إلا أنه وفي نفس الوقت تدل على انخفاض قدرة البنك على تلبية سحوبات المودعين. وتحسب بقسمة القروض والسلفيات على الودائع وما في حكمها. (الكروي، 2009: 8-9)

#### ثانياً: الربحية Profitability

- مفهوم الربحية:

تعرف الربحية على أنها العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح. وتعتبر الربحية هدفاً رئيساً للمنشأة ومقياساً للحكم على مدى كفاءتها.

## - مقاييس الربحية

النسب المالية المستخدمة في حساب الربحية: (ويستون وبرجام، 2006: 213-215)

### 1. العائد على الأصول: (Return on Asset (ROA

يقيس مدى استخدام مجموع الأصول ويعتمد على مقدار الأرباح التي تتحقق من هذه الأصول. ويعرف أيضاً بالعائد على الاستثمار Return on Investment . ويحسب بقسمة صافي الدخل بعد الضرائب على مجموع الأصول.

### 2. العائد على حقوق الملكية: (Return on Equity (ROE

يقيس العائد على الأموال المستثمرة من قبل المساهمين. ويحسب بقسمة صافي الدخل بعد الضرائب على حقوق الملكية.

### 3. ربح السهم: (Earnings Per Share (EPS

وهو الربح الصافي لكل سهم من الأسهم العادية. ويحسب بقسمة صافي الدخل بعد الضرائب على عدد الأسهم العادية.

### 4. معدل العائد على الودائع: (Return on Deposits (ROD

يقيس هذا المعدل مدى قدرة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها من المودعين. ويقاس بقسمة صافي الدخل بعد الضرائب على الودائع. (هندي، 2002: 411-415)

### ثالثاً: العلاقة بين السيولة والربحية The Relation between Liquidity and Profitability

تتمثل أهم أهداف البنك في تحقيق أقصى عائد ممكن بالإضافة إلى ضمان تلبية حاجة البنك من السيولة، فمن ناحية يجب على إدارة البنك أن تقوم باستثمار الموارد المالية المتاحة لديها بما يضمن تحقيق أقصى عائد منها، وبما يضمن في نفس الوقت الإبقاء على قدر مناسب من الأموال السائلة التي تكفي لمواجهة الالتزامات المالية للبنك خاصة ما يتعلق بدفع الديون المالية وكذلك السحب من الحسابات الجارية. وبذلك فيبدو أن الهدفين على نفس الدرجة من الأهمية. غير أن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للبنك بما يحقق أقصى عائد ممكن يقتضي استثمار كافة الأموال المتاحة في مشروعات مربحة غير أنه يمكن القول إن سعي البنك لاستغلال موارده المتاحة على هذا النحو من أجل تعظيم أرباحه قد يترتب عليه تعريضه لمخاطر السيولة Illiquidity Risk (هندي، 2002: 291-292). إن السيولة والربحية يتأثران بقرارات رأس المال العامل (الأصول المتداولة والخصوم المتداولة ومكوناتهما)، فزيادة الاستثمار في رأس المال العامل ربما يؤدي إلى انخفاض الربحية أما تقليل الاستثمار في رأس المال العامل فيؤدي إلى ضعف السيولة لذلك فإن الإدارة تحتاج إلى الموازنة (trade off) بين السيولة والربحية لتعظيم ثروة الملاك. (Mohanty and Mehrotra, 2018: 7) ويرى الحموي (2003) أن الوظيفة الأساسية لهيكل رأس المال العامل هي زيادة سيولة البنك عندما تكون مطلوبة لسداد الالتزامات قصيرة الأجل، بالإضافة إلى وظيفة أخرى تتمثل في القدرة على مواجهة الطلب غير المتوقع على السيولة النقدية والذي يتطلب زيادة الأصول المتداولة والتي تعتبر من العناصر المؤثرة على

الربحية، حيث أن زيادة الأصول المتداولة تحتوي ضمنياً على زيادة الخصوم المتداولة مما قد يؤثر على ربحية المنشأة نتيجة التغير في حجم وتكلفة الخصوم المتداولة ومن ثم التعارض بين السيولة والربحية.

وعليه فإنني كباحث أرى أن التعارض بين السيولة والربحية لا يعني أن على البنك أن يختار هدفاً منهما ويضحي بالآخر وإنما ينشأ التعارض من خلال التناهي في تحقيق أحد الهدفين وإهمال الآخر، أي التضحية بالربح في سبيل توفير السيولة، أو السعي لتعظيم الأرباح مع عدم الاهتمام بتوفير السيولة الكافية لسداد التزامات البنك خاصة قصيرة الأجل. لذلك تعتبر القدرة على التوفيق بين هذين الهدفين المتعارضين أحد التحديات الرئيسة التي تواجه إدارة الأصول في البنك التجاري. (طايبي، 2017: 32)

يرى بعض الباحثين وجود مدخل أساسي لتقليل حدة التعارض بين هدفي الربحية والسيولة يتمثل في إعطاء أولوية في الإقراض إلى العملاء الذين لديهم حسابات أو ودائع لدى البنك. وبذلك يكون البنك قد استثمر أمواله في أصول مربحة (قروض) من ناحية، وتخفيضه لمخاطر السيولة من ناحية أخرى باعتبار أنه سيتم إيداع جزء من تلك القروض لدى البنك نفسه، وباعتبار أن الحاصلين على القروض هم معروفين لدى البنك وبالتالي غالباً ما تقل مخاطر عدم قيامهم بسداد قيمة القرض أو العوائد المترتبة عليه. (هندي، 2002: 300). ويرى الباحث أن استثمار البنك لجزء من أمواله في احتياطات ثانوية يعتبر من ضمن الآليات المستخدمة للحد من التعارض بين السيولة والربحية، حيث تلبي هذه الاحتياطات هدف السيولة من جانب حيث كونها سهلة التسييل عند الحاجة إليها دون أن تعرض البنك لخسائر تذكر، وكذلك فهي تلبي للبنك هدف الربحية من الجانب الآخر باعتبار أنها تحقق عوائد للبنك تعتبر جيدة حتى وإن كانت قليلة نسبياً لانخفاض مخاطر هذه الاحتياطات الثانوية.

ويمكن التمييز بين مجموعة من العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية، وتقسيمها إلى عوامل خارجية وأخرى داخلية. تتمثل أهم العوامل الخارجية من وجهة نظر أبو زعيتر (2006) في الظروف السياسية والاقتصادية، حيث تتأثر ربحية البنوك التجارية بمدى استقرار الظروف السياسية والاقتصادية، ويمكن القول بأن الظروف الاقتصادية والسياسية بالمملكة العربية السعودية تشهد استقراراً ملحوظاً فيما عدا الانخفاض النسبي في أسعار المواد البترولية والذي يمكن أن يكون له تأثير عكسي على أرباح البنوك التجارية. ويضاف للعوامل الخارجية كذلك السياسة النقدية، وذلك من خلال تأثير سياسات البنك المركزي على السياسات الائتمانية وبالتالي على عرض النقود والتي تؤثر بدورها على سياسات البنوك التجارية فيما يتعلق بإدارة أصولها وخصومها.

ويرى السرايري (2010) أن من ضمن الظروف المهمة ذات التأثير على ربحية البنوك التجارية ضرورة التزام هذه البنوك بالمعايير الدولية والتي تشكل بعض القيود عليها خاصة المعايير في مجال إدارة المخاطر وحوكمة الشركات مثل ضرورة الالتزام بمعايير لجنة بازل لأغراض كفاية رأس المال المصرفي، التي

تخفيض قيمة الأموال التي كان من الممكن استثمارها في أصول مربحة. وعليه فإنني كباحث أرى أن تأثير الربحية في السيولة أيضاً يعتبر من المسائل المهمة والتي يجب وضعها في الاعتبار حتى لا يكون التوسع في الاستثمارات المربحة على حساب الاحتفاظ بمعدلات سيولة جيدة.

#### الجانب العملي

- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

1- الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة بالتركيز على الوسط الحسابي (Mean) والانحراف المعياري (Standard Deviation)

2- الإحصاء الاستقرائي باستخدام اختبار اختلاف التباين بين الوحدات Test for Equality of Variances Between Series

3- الإحصاء القياسي باستخدام منهج تحليل السلاسل الزمنية المقطعية Panel data analysis.

وتم تقدير النماذج باستخدام طريقة الآثار الثابتة fixed effects LSDV Model كما تم استخدام اختبار السببية لجرانجر Pairwise Granger Causality Tests للتعرف على مدى وجود علاقة تبادلية بين متغيرات الدراسة. (Kuersteiner,2008). وتم إجراء التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (10) Eviews.

- التحليل الإحصائي واختبار الفروض:

أولاً: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

فيما يلي استعراض التحليل الوصفي لمتغيرات السيولة والربحية:

تحتم على البنك التجاري الاحتفاظ برأس مال كاف لمواجهة المخاطر المالية المحتملة، الأمر الذي يترتب عليه تخفيض معدلات الرفع المالي وبالتالي انخفاض ربحية البنك. وهناك عامل آخر وهو مرتبط بالمتغيرات المتعلقة بسمات السوق التي تعني أن الوحدات ذات الأسهم الكبيرة في السوق ( Large Market Shares) وذات المنتجات واضحة التمييز هي وحدها قادرة على ممارسة سلطة على السوق وعلى كسب أرباح لا تنافسية، حيث يؤدي الهيكل الكفؤ إلى زيادة الفعالية الإدارية وهو ما يشار إليه في كثير من الأحيان (بالهيكل والسلوك والأداء – Structure-Conduct and Performance).

أما العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية البنوك التجارية فتتمثل في مجموعة من العوامل أهمها إدارة البنك ومدى قدرتها على توظيف الموارد. (الكروي، 2009: 5). بالإضافة إلى حجم البنك سواء قيس بحجم الأصول أو بحجم حقوق الملكية، فكلما كبر حجم البنك مقاساً بقيمة الأصول يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الأصول، أما في حالة قياس حجم البنك بقيمة حقوق الملكية فزيادة قيمة حقوق الملكية للبنك تؤدي إلى زيادة ثقة المتعاملين معه وبالتالي زيادة الودائع ومن ثم زيادة الرافعة المالية الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة ربحية البنك. ومن العوامل الداخلية المؤثرة في ربحية البنوك التجارية هيكل الودائع وتكلفتها، ومدى توظيف البنك لموارده في مجالات استثمارية مربحة، بالإضافة إلى تحقيق أرباح أو خسائر من القروض الممنوحة بواسطة البنك. (أبو زعتر، 2006: 97-100). أما السرايري (2010) فيرى أن سيولة البنك تعتبر من العوامل المهمة المؤثرة على ربحيته حيث تؤدي زيادة الاستثمار في الأصول السائلة وشبه السائلة إلى

جدول (1) الإحصاء الوصفي لمتغيرات السيولة والربحية

Variable	Count	Mean Abs. Mean Diff.	Mean Abs. Median Diff.	Std. Dev.
النقدية إلى الودائع الجارية CCD	168	0.251816	0.221928	0.722889
النقدية إلى إجمالي الودائع CTD	168	0.104612	0.089191	0.354156
النقدية إلى إجمالي الخصوم CTL	168	0.088999	0.076944	0.305375
نسبة التوظيف IR	168	0.122304	0.120165	0.218654
ROA العائد على الأصول	168	0.005421	0.005104	0.006224
ROE العائد على حقوق الملكية	168	0.038048	0.036045	0.046491
ROD العائد على الودائع	168	0.007222	0.006794	0.008206
EPS ربح السهم	167	2.071503	1.657054	7.699489
All	839	0.526007	0.431597	3.527887



كما احتوى الجدول رقم (1) استعراض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الربحية حيث يلاحظ انخفاض نسبي في الوسط الحسابي لمعدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على الودائع (ROD) وتحسن في الوسط الحسابي لمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ولمعدل ربح السهم (EPS) الأمر الذي يتطلب تحسين قدرة هذه البنوك في إدارة أصولها واستثماراتها. وبخصوص الانحرافات المعيارية (Std. Dev.) لمتغيرات الربحية فيلاحظ أنها تتصف بالتجانس وعدم التشتت بصفة عامة ماعدا الانحراف المعياري لمعدل ربح السهم (EPS) والذي بلغ (7.699489) وهذا يعني وجود اختلافات كبيرة بين بنوك العينة في أرباح أسهمها.

**ثانياً: تحليل اختلاف التباين بين الوحدات:**

فيما يلي استعراض نتيجة تحليل اختلاف التباين بين البنوك:

يوضح الجدول رقم (1) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات السيولة و متغيرات الربحية، حيث يلاحظ أن الوسط الحسابي (Mean) لمتغيرات السيولة لبنوك العينة جيدة وتعكس احتفاظ بنوك العينة بمقادير جيدة من الأموال السائلة مما يعني قدرتها على سداد التزاماتها قصيرة الأجل في أوقاتها المحددة. حيث بلغ المتوسط الحسابي لمتغير النقدية إلى الودائع الجارية (CCD) (0.251816) مما يعكس قدرة بنوك العينة على الإيفاء بالمسحوبات المتوقعة من الودائع الجارية للعملاء. وهكذا بالنسبة لباقي المتغيرات الموضحة. وبخصوص الانحرافات المعيارية (Std. Dev.) لمتغيرات السيولة فيلاحظ أنها تتصف بالتجانس وعدم التشتت بصفة عامة حيث بلغ أكبر انحراف معياري لمتغير النقدية إلى الودائع الجارية (CCD) (0.722889).

جدول (2) اختلاف التباين بين الوحدات

Test for Equality of Variances Between Series

Method	df	Value	Probability
Bartlett	4	2744.258	0.0000
Levene	(4, 834)	11.30131	0.0000
Brown-Forsythe	(4, 834)	6.746643	0.0000

$$y_{it} = Y_{it} - \bar{Y}_i; x_{it} = X_{it} - \bar{X}_i; \epsilon_{it} = \epsilon_{it} - \bar{\epsilon}_i \quad (1.25)$$

أما في الخطوة الثانية فيتم إجراء المربعات الصغرى العادية على النحو التالي:

$$y_{it} = \beta_1 x_{it1} + \beta_2 x_{it2} + \epsilon_{it} \quad (1.26)$$

إذا رغبتنا في الحصول على  $N$  تقدير لمعاملات الأثار الثابتة، يمكن استعادة هذه التقديرات باستخدام الصيغة التالية:

$$\hat{\alpha}_i = \bar{Y}_i - \hat{\beta} \bar{X}_i; i = 1, 2, \dots, N$$

تلتقط معاملات الأثار الثابتة  $\alpha_i$ ، الأثار الصافية لجميع المتغيرات، المشاهدة وغير المشاهدة، التي تختلف عبر الوحدات ولكن هي ثابتة على مر الزمن.

(أ) التحليل الإحصائي للفرض الأول: العلاقة بين نسب السيولة ومعدل العائد على الأصول (ROA) في البنوك السعودية:

يتضح من الجدول رقم (2) وجود تباين بين الوحدات (البنوك السعودية) محل الدراسة، حيث بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار اختلاف التباين بين الوحدات (0.0000) مما يؤكد أهمية استخدام طريقة الأثار الثابتة Panel Least Fixed Effects عند اختبار فروض البحث بالاعتماد على تقدير البيانات المدمجة بطريقة المربعات الصغرى Panel Least Squares التي تستخدم ضمن منهج تحليل السلاسل الزمنية المقطعية Panel data analysis (Enders, 2004).

**ثالثاً: اختبار فروض الدراسة:**

لاختبار فروض الدراسة تم الاعتماد على طريقة تقدير البيانات المدمجة بطريقة المربعات الصغرى Panel Least Squares، وذلك باستخدام طريقة الأثار الثابتة Fixed Effects. (Gujarati, 2009) وينطوي مقدر الأثار الثابتة على خطوتين: (Wooldridge, 2013)

في الخطوة الأولى، علينا أن نحول البيانات الأصلية إلى انحرافات من المتوسط لكل متغير معطى كما يلي:

جدول (3) نتيجة اختبار الفرض الأول باستخدام تقدير البيانات المدمجة بطريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: ROA				
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
النقدية إلى الودائع الجارية CCD	-0.01381	0.001797	-7.68141	0.0000
النقدية إلى إجمالي الودائع CTD	0.011069	0.003788	2.922355	0.0041
النقدية إلى إجمالي الخصوم CTL	0.019005	0.00311	6.110509	0.0000
نسبة التوظيف IR	-0.00096	0.00168	-0.57214	0.5682
C	0.010188	0.001427	7.141474	0.0000
R-squared	0.79023	Mean dependent var		0.009312
Adjusted R-squared	0.732584	S.D. dependent var		0.006224
S.E. of regression	0.003218	Akaike info criterion		-8.44816
Sum squared resid	0.001357	Schwarz criterion		-7.76015
Log likelihood	746.6456	Hannan-Quinn criter.		-8.16893
F-statistic	13.70817	Durbin-Watson stat		1.66494
Prob. (F-statistic)	0.00000			

تفترض وجود علاقة عكسية بين السيولة والربحية، وتشير قيمة المعلمة المقدره إلى أن المتغير التابع سيتأثر (سلباً أو إيجاباً) بنسبة المعلمة المقدره إذا زاد المتغير المستقل بنسبة 1% مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة. أما فيما يتعلق بمعامل التحديد (Adjusted R-squared) للنموذج للكل فيوضح أثر قوي لمتغيرات السيولة على متغير العائد على الأصول بنسبة 73% وهي نسبة عالية تحتم على متخذي القرارات في البنوك السعودية ضرورة الاهتمام بترشيد قرارات الاستثمار في جانب الأصول النقدية لما له من تأثير كبير على ربحية البنك. أما بخصوص قيمة اختبار ديربان - واتسون فقد بلغت (1.66) وهي قريبة من (2) مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج. عليه من كل هذه النتائج يقبل فرض البحث الذي يقول: (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسب السيولة على معدل العائد على الأصول (ROA) بالبنوك السعودية).

(ب) التحليل الإحصائي للفرض الثاني: العلاقة بين نسب السيولة ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك السعودية:

يوضح الجدول رقم (3) أعلاه نتيجة اختبار المعنوية الكلية للنموذج (Prob.) F فقد بلغت (0.00000) حيث يختبر فرض العدم ويفترض أن معاملات كل المتغيرات المستقلة تساوي الصفر مقابل الفرض البديل أي بأنه على الأقل توجد معلمة واحدة معنوية، وبالتالي فإن هذه النتيجة تدل على معنوية النموذج ككل. ويتضح وجود علاقة معنوية لغالبية نسب السيولة على متغير معدل العائد على الأصول (ROA) حيث جاءت القيمة الاحتمالية (Prob.) أقل من 0.05 لنسب النقدية إلى الودائع الجارية (CCD)، والنقدية إلى إجمالي الودائع (CTD)، والنقدية إلى إجمالي الخصوم (CTL)، أما فيما يتعلق بنسبة التوظيف (IR) فقد بلغت القيمة الاحتمالية لها (0.56) مما يعني عدم وجود علاقة معنوية بينها وبين معدل العائد على الأصول. ويتضح من الجدول كذلك وجود علاقات عكسية بين نسبي النقدية إلى الودائع الجارية (CCD) والتوظيف (IR) وبين معدل العائد على الأصول، وعلاقات طردية بين نسبي النقدية إلى إجمالي الودائع (CTD) والنقدية إلى إجمالي الخصوم (CTL) مع معدل العائد على الأصول وهذا ما توضحه قيم المعلمات (Coefficient) علماً بأن العلاقة العكسية تتسجم مع الإطار النظري لأن النظرية

جدول (4) نتيجة اختبار الفرض الثاني باستخدام تقدير البيانات المدمجة بطريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: ROE				
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
النقدية إلى الودائع الجارية CCD	-0.12077	0.026712	-4.52119	0.0000
النقدية إلى إجمالي الودائع CTD	0.156653	0.047235	3.316471	0.0011
النقدية إلى إجمالي الخصوم CTL	0.097811	0.028584	3.421897	0.0008
نسبة التوظيف IR	-0.00502	0.006	-0.83639	0.4042
C	0.070147	0.005706	12.29372	0.0000
R-squared	0.565231	Mean dependent var		0.880913
Adjusted R-squared	0.540466	S.D. dependent var		1.228372
S.E. of regression	1.014265	Sum squared resid		162.5398
F-statistic	22.82348	Durbin-Watson stat		1.671162
Prob (F-statistic)	0.0000			

والربحية، وتشير قيمة المعلمة المقدرة إلى أن المتغير التابع سيتأثر (سلباً أو إيجاباً) بنسبة المعلمة المقدرة إذا زاد المتغير المستقل بنسبة 1% مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة. أما فيما يتعلق بمعامل التحديد (Adjusted R-squared) للنموذج للكل فيوضح أثر متوسط لمتغيرات السيولة على متغير العائد على حقوق الملكية بنسبة 54% وهذه النسبة توضح وجود عوامل أخرى مؤثرة على العائد على حقوق الملكية مثل العوامل الإدارية والعوامل الاقتصادية الكلية وغير ذلك من متغيرات البيئة الخارجية تحتم على متخذي القرارات في البنوك السعودية ضرورة وضعها في الاعتبار لما لها من تأثير كبير على ربحية البنوك. أما بخصوص قيمة اختبار ديربان - واتسون فقد بلغت (1.67) وهي قريبة من (2) مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج. عليه من كل هذه النتائج يقبل فرض البحث الذي يقول: (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسب السيولة على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) بالبنوك السعودية).

(ج) التحليل الإحصائي للفرض الثالث: العلاقة بين نسب السيولة ومعدل العائد على الودائع (ROD) في البنوك السعودية:

يتضح من الجدول رقم (4) أن نتيجة اختبار المعنوية الكلية للنموذج (Prob.) بلغت (0.00000) حيث يختبر فرض العدم ويفترض أن معاملات كل المتغيرات المستقلة تساوي الصفر مقابل الفرض البديل أي بأنه توجد معلمة واحدة على الأقل معنوية، وبالتالي فإن هذه النتيجة تدلل على معنوية النموذج ككل. ويوضح الجدول أعلاه كذلك وجود علاقة معنوية لغالبية نسب السيولة على متغير معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) حيث جاءت القيمة الاحتمالية (Prob.) أقل من 0.05 لنسب النقدية إلى الودائع الجارية (CCD)، والنقدية إلى إجمالي الودائع (CTD)، والنقدية إلى إجمالي الخصوم (CTL)، أما فيما يتعلق بنسبة التوظيف (IR) فقد بلغت القيمة الاحتمالية لها (0.4042) مما يعني عدم وجود علاقة معنوية بينها وبين معدل العائد على الأصول. ويتضح من الجدول كذلك وجود علاقات عكسية بين نسبتي النقدية إلى الودائع الجارية (CCD) والتوظيف (IR) وبين معدل العائد على الأصول، وعلاقات طردية بين نسبتي النقدية إلى إجمالي الودائع (CTD) والنقدية إلى إجمالي الخصوم (CTL) مع معدل العائد على الأصول وهذا ما توضحه قيم المعلمات (Coefficient) علماً بأن العلاقة العكسية تتسجم مع الإطار النظري لأن النظرية تفترض وجود علاقة عكسية بين السيولة

جدول (5) نتيجة اختبار الفرض الثالث باستخدام تقدير البيانات المدمجة بطريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: ROD				
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
النقدية إلى الودائع الجارية CCD	-0.02262	0.00399	-5.66792	0.0000
النقدية إلى إجمالي الودائع CTD	0.014375	0.007571	1.898776	0.0594
النقدية إلى إجمالي الخصوم CTL	0.03956	0.00611	6.47487	0.0000
نسبة التوظيف IR	0.005065	0.001335	3.795134	0.0002
C	0.00744	0.001361	5.467768	0.0000
R-squared	0.501389	Mean dependent var		0.8056
Adjusted R-squared	0.472987	S.D. dependent var		1.46934
S.E. of regression	1.03116	Akaike info criterion		-8.43071
Sum squared resid	168	Schwarz criterion		-8.24476
Log likelihood	718.1799	Hannan-Quinn criter.		-8.35525
F-statistic	17.65336	Durbin-Watson stat		1.683257
Prob. (F-statistic)	0.00000			

سيتأثر (سلباً أو ايجاباً) بنسبة المعلمة المقدرة إذا زاد المتغير المستقل بنسبة 1% مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة. أما فيما يتعلق بمعامل التحديد (Adjusted R-squared) للنموذج للكل فيوضح أثر متوسط تقريباً أو أقل من المتوسط بقليل لمتغيرات السيولة على متغير العائد على حقوق الملكية بنسبة 47% وهذه النسبة توضح وجود عوامل أخرى مؤثرة على العائد على الودائع مثل العوامل الداخلية المتعلقة بإدارة البنك للأنشطة الاستثمارية والعوامل الاقتصادية الكلية وغير ذلك من المتغيرات الموجودة في البيئة الخارجية تحتم على متخذي القرارات في البنوك السعودية ضرورة وضعها في الاعتبار لما لها من تأثير كبير على ربحية البنوك. أما بخصوص قيمة اختبار ديربان - واتسون فقد بلغت (1.68) وهي قريبة من (2) مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج. عليه من كل هذه النتائج يقبل فرض البحث الذي يقول: (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسب السيولة على معدل العائد على الودائع (ROD) بالبنوك السعودية).

(د) التحليل الإحصائي للفرض الرابع: العلاقة بين نسب السيولة و ربح السهم (EPS) في البنوك السعودية:

يوضح الجدول رقم (5) نتيجة اختبار المعنوية الكلية للنموذج (Prob.) F فقد بلغت (0.00000) حيث يختبر فرض العدم ويفترض أن معاملات كل المتغيرات المستقلة تساوي الصفر مقابل الفرض البديل أي بأنه على الأقل توجد على الأقل معلمة واحدة معنوية، وبالتالي فإن هذه النتيجة تدل على معنوية النموذج. كما يوضح الجدول كذلك وجود علاقة معنوية لنسب السيولة على متغير معدل العائد على الودائع (ROD) حيث جاءت القيمة الاحتمالية (Prob.) أقل من 0.05 لنسب النقدية إلى الودائع الجارية (CCD)، والنقدية إلى إجمالي الخصوم (CTL)، ونسبة التوظيف (IR) أما نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع (CTD) فالعلاقة بينها ومعدل العائد على الودائع علاقة معنوية عند مستوى ثقة 10%. ويتضح من الجدول كذلك وجود علاقة عكسية بين نسبة النقدية إلى الودائع الجارية (CCD) وبين معدل العائد على الأصول، وعلاقات طردية بين نسب السيولة الأخرى ومعدل العائد على الأصول وهذا ما توضحه قيم المعلمات (Coefficient) علماً بأن العلاقة العكسية تتسجم مع الإطار النظري لأن النظرية تفترض وجود علاقة عكسية بين السيولة والربحية، وتشير قيمة المعلمة المقدرة إلى أن المتغير التابع



جدول (6) نتيجة اختبار الفرض الرابع باستخدام تقدير البيانات المدمجة بطريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: EPS				
Method: Panel EGLS (Cross-section weights)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
النقدية إلى الودائع الجارية CCD	-1.73261	0.577035	-3.00261	0.0031
النقدية إلى إجمالي الودائع CTD	2.35486	0.878365	2.680958	0.0081
النقدية إلى إجمالي الخصوم CTL	1.219705	0.332102	3.672687	0.0003
نسبة التوظيف IR	-0.20133	0.112909	-1.7831	0.0765
C	2.398492	0.131467	18.24406	0.0000
R-squared	0.541212	Mean dependent var		10.4959
Adjusted R-squared	0.514912	S.D. dependent var		8.984715
S.E. of regression	7.631294	Akaike info criterion		3.307894
Sum squared resid	9143.155	Schwarz criterion		3.4946
Log likelihood	-266.209	Hannan-Quinn criter.		3.383674
F-statistic	20.57844	Durbin-Watson stat		1.927539
Prob. (F-statistic)	0.00000			

زاد المتغير المستقل بنسبة 1% مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة. أما فيما يتعلق بمعامل التحديد (Adjusted R-squared) للنموذج لكل فيوضح أثر متوسط لمتغيرات السيولة على متغير العائد على حقوق الملكية بنسبة 51% وهذه النسبة توضح وجود عوامل أخرى مؤثرة على العائد على الودائع مثل العوامل الداخلية المتعلقة بإدارة البنك للأنشطة الاستثمارية والعوامل الاقتصادية الكلية والعوامل المرتبطة بالسوق المالي السعودي وغير ذلك من المتغيرات الموجودة في البيئة الخارجية تحتم على متخذي القرارات في البنوك السعودية ضرورة وضعها في الاعتبار عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمارات المربحة أو التي من المتوقع أن تساهم في تحقيق مزيد من العوائد لما لها من تأثير كبير على ربحية البنوك. أما بخصوص قيمة اختبار ديربان - واتسون فقد بلغت (1.69) وهي قريبة من (2) مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج. عليه من كل هذه النتائج يقبل فرض البحث الذي يقول: (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسب السيولة على ربح السهم (EPS) بالبنوك السعودية).

(هـ) التحليل الإحصائي للفرض الخامس: العلاقة التبادلية بين نسب السيولة ومعدلات الربحية في البنوك السعودية باستخدام اختبار السببية (Granger Causality):

يتضح من الجدول رقم (6) أعلاه نتيجة اختبار المعنوية الكلية للنموذج (Prob.) F فقد بلغت (0.00000) حيث يختبر فرض العدم ويفترض أن معاملات كل المتغيرات المستقلة تساوي الصفر مقابل الفرض البديل أي بأنه على الأقل توجد معلمة واحدة معنوية، وبالتالي فإن هذه النتيجة تدل على معنوية النموذج. كما يوضح الجدول وجود علاقة معنوية لنسب السيولة على متغير ربح السهم (EPS) حيث جاءت القيمة الاحتمالية (Prob.) أقل من 0.05 لنسب النقدية إلى الودائع الجارية (CCD)، والنقدية إلى إجمالي الودائع (CTD)، والنقدية إلى إجمالي الخصوم (CTL)، أما فيما يتعلق بنسبة التوظيف (IR) فقد بلغت القيمة الاحتمالية لها (0.0765) فالعلاقة بينها ومعدل العائد على الودائع علاقة معنوية عند مستوى ثقة 10%. ويتضح من الجدول كذلك من خلال قيم المعلمات (Coefficient) وجود علاقة عكسية قوية بين نسبة النقدية إلى الودائع الجارية (CCD) ومعدل العائد على الأصول، وعلاقة عكسية ضعيفة بين نسبة التوظيف (IR) وبين معدل العائد على الأصول، وعلاقات طردية بين نسبتي النقدية إلى إجمالي الودائع (CTD) والنقدية إلى إجمالي الخصوم (CTL) مع معدل العائد على الأصول علماً بأن العلاقة العكسية تتسجم مع الإطار النظري لأن النظرية تفترض وجود علاقة عكسية بين السيولة والربحية وتشير قيمة المعلمة المقدره إلى أن المتغير التابع سيتأثر (سلباً أو ايجاباً) بنسبة المعلمة المقدره إذا

جدول (7) نتيجة اختبار الفرض الخامس باستخدام اختبار السببية

Method: Pairwise Granger Causality Tests			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
ROA does not Granger Cause CCD	156	9.32322	0.0002
CCD does not Granger Cause ROA		9.15303	0.0002
ROA does not Granger Cause CTD	156	10.6265	5.00E-05
CTD does not Granger Cause ROA		6.00017	0.0031
ROA does not Granger Cause CTL	156	6.539	0.0019
CTL does not Granger Cause ROA		9.17817	0.0002
ROA does not Granger Cause IR	156	0.65004	0.5235
IR does not Granger Cause ROA		1.03404	0.3581
ROE does not Granger Cause CCD	156	12.8125	7.00E-06
CCD does not Granger Cause ROE		10.5774	5.00E-05
ROE does not Granger Cause CTD	156	17.9162	1.00E-07
CTD does not Granger Cause ROE		7.54095	0.0008
ROE does not Granger Cause CTL	156	11.7054	2.00E-05
CTL does not Granger Cause ROE		12.5231	9.00E-06
ROE does not Granger Cause IR	156	0.24387	0.7839
IR does not Granger Cause ROE		6.46426	0.002
ROD does not Granger Cause CCD	156	10.2543	7.00E-05
CCD does not Granger Cause ROD		6.79298	0.0015
ROD does not Granger Cause CTD	156	10.6351	5.00E-05
CTD does not Granger Cause ROD		3.94518	0.0214
ROD does not Granger Cause CTL	156	5.75055	0.0039
CTL does not Granger Cause ROD		6.43774	0.0021
ROD does not Granger Cause IR	156	4.24547	0.0161
IR does not Granger Cause ROD		0.06773	0.9345
EPS does not Granger Cause CCD	153	1.36883	0.2576
CCD does not Granger Cause EPS		0.5691	0.5673

EPS does not Granger Cause CTD	153	1.25809	0.2872
CTD does not Granger Cause EPS		0.39206	0.6764
EPS does not Granger Cause CTL	153	1.98421	0.1411
CTL does not Granger Cause EPS		0.53705	0.5856
EPS does not Granger Cause IR	153	0.06393	0.9381
IR does not Granger Cause EPS		0.33318	0.7172

4. عدم وجود علاقة معنوية تبادلية ذات دلالة إحصائية لمعظم علاقات السيولة والربحية محل الدراسة. حيث تبين وجود علاقات معنوية تبادلية محدودة.

#### التوصيات

تتمثل أهم توصيات البحث في الآتي:

1. ضرورة تركيز البنوك السعودية على الموازنة بين السيولة والربحية وعدم ترك مبالغ مالية عاطلة في الصندوق قد تؤثر سلباً على مؤشرات ربحيتها.
2. على البنوك السعودية أن تعمل على الاستخدام الأمثل لكل الأموال وحسن إدارتها للمحافظة على مستويات الأرباح وتنميتها.
3. الالتزام بقياس مؤشرات السيولة يساعد البنوك على الاكتشاف المبكر لانخفاض مستوياتها ومن ثم العمل على معالجة أوضاع السيولة في الوقت المناسب.
4. الاهتمام بقياس وتحليل مؤشرات السيولة التي تؤثر على مؤشرات الربحية، والمؤشرات ذات التأثير المتبادل التي توصلت إليها الدراسة حتى يتم وضع السياسات المناسبة من قبل الإدارة في البنك.

#### المصادر

- أبو رحمة، سيرين سمير. (2009). السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية. (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة.
- أبو زعيتير، باسل جبر حسن. (2006). العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين 1997 – 2004. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة.
- أحمد، ندى الجبلي الأمين، وهلال يوسف صالح. (2014). دور التحليل المالي في رفع كفاءة إدارة السيولة بالمصارف: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية. مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 15(2)، 115 – 129.
- أحمد، نضال رؤوف. (2013). دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي: دراسة تطبيقية في مصرف الراجحي. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، 300 – 335.

يوضح التحليل في الجدول رقم (7) أعلاه عدم وجود علاقات معنوية تبادلية ذات دلالات إحصائية بين معدل العائد على الأصول (ROA) وبين نسب السيولة المختلفة ماعدا نسبة التوظيف (IR) فقد جاءت العلاقة التبادلية بينها وبين العائد على الأصول معنوية في الاتجاهين. كذلك عدم وجود علاقات تبادلية معنوية تبادلية ذات دلالات إحصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) وبين نسب السيولة المختلفة ماعدا العلاقة بين العائد على حقوق الملكية ونسبة التوظيف (IR) فقد جاءت علاقة معنوية في اتجاه واحد من متغير العائد على حقوق الملكية إلى متغير نسبة التوظيف (ROE to IR). ويتضح من الجدول أعلاه كذلك عدم وجود علاقات تبادلية معنوية ذات دلالات إحصائية بين معدل العائد على الودائع (ROD) وبين نسب السيولة المختلفة ماعدا العلاقة بين العائد على الودائع ونسبة التوظيف (IR) فقد جاءت علاقة معنوية في اتجاه واحد من متغير نسبة التوظيف إلى متغير معدل العائد على الودائع (IR to ROD)، وربما تعزى هذه النتائج لوجود عوامل أخرى تؤثر في أرباح هذه البنوك ومستويات السيولة فيها تعزى لأسباب إدارية أخرى داخل هذه البنوك أو أسباب موجودة في بيئتها الخارجية. كما يتضح من نفس الجدول أعلاه وجود علاقات معنوية تبادلية ذات دلالات إحصائية في اتجاهين بين متغير ربح السهم (EPS) وباقي متغيرات نسب السيولة المختلفة، وهذه النتيجة تتفق مع الأدبيات في مجال الإدارة المالية.

#### الاستنتاجات والتوصيات

##### الاستنتاجات

##### يمكن تلخيص أهم نتائج البحث على النحو التالي:

1. احتفاظ بنوك العينة بمقادير جيدة من الأموال السائلة مما يعني قدرتها على سداد التزاماتها قصيرة الأجل في أوقاتها المحددة.
2. يلاحظ انخفاض نسبي في الوسط الحسابي لمعدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على الودائع (ROD) وتحسن في الوسط الحسابي لمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ولمعدل ربح السهم (EPS).
3. تم التوصل إلى وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لغالبية نسب السيولة محل الدراسة على معدلات الربحية، وبذلك يمكن القول إن الزيادة في معدلات السيولة سوف تؤثر سلباً على ربحية البنوك السعودية.

- أرشيد، عبد المعطي رضا. (2003). العلاقة بين نسب الربحية ونسب كل من السيولة والضمان والتوظيف في الجهاز المصرفي الأردني، مجلة النهضة. جمهورية مصر العربية، 4 (15)، 31 – 54.
- بخيت، محمد بهاء الدين. (2019). دور المؤشرات المحاسبية في تفسير العلاقة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية المصرية. مجلة البحوث المحاسبية، جامعة طنطا، العدد 1، 259-296.
- التميمي، خالد عبد الله، وعبيدات، سامر فخري. (2012). محددات ربحية البنوك التجارية الأردنية: دراسة تطبيقية. مجلة إربد للبحوث والدراسات، 16 (1)، 292-317.
- الحموي، شامل محمد. (2003). علاقة دورة النقدية بالسيولة التقليدية والربحية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد 3، 581 – 617.
- الخزاعلة، محمد حمدان علي. (2018). أثر السيولة والكفاءة الإدارية والملاءة المالية على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن.
- الساعدي، علاء عبد الحسين صالح. (2015). ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها: دراسة تطبيقية على المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، المجلة العربية للإدارة. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية، 35 (1)، 359 – 374.
- السريري، سمير عبد الرزاق. (2010). محددات الربحية في البنوك التجارية السعودية. المجلة العربية للإدارة، الأردن، 30 (1)، 79 - 112.
- سعيد، بلال نوري، وعبد السلام لفتة سعيد. (2016). تقييم السيولة في المصارف التجارية وتأثيرها على الربحية. دراسة مقارنة بين مصرفي CHASE - BANK of AMERICA وMORGAN JP الأمريكيين، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، العدد 37، 109 – 125.
- السهلاوي، عبد العزيز بن محمد. (2018). تأثير المخاطر على ربحية البنوك التجارية المدرجة في سوق الأسهم السعودي: دراسة قياسية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة لونيبي علي البليلة، 9 (3)، 229-240.
- شخاترة، محمد خير إبراهيم، وعبادة إبراهيم عبد الحليم. (2020). تقييم أداء المصارف الإسلامية الأردنية باستخدام النسب المالية: دراسة مقارنة (2002 - 2017). مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، غزة، 28 (3)، 262-289.
- طابي، إيمان. (2017). الموازنة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم التجارية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- عبد الرحمن، تانيا قادر، وانوار ضياء عبد الكريم البياتي، وغازي عبد العزيز. (2006). العلاقة بين السيولة كسياسة والربح كهدف: دراسة تطبيقية في الشركة الوطنية لصناعات الأثاث المنزلي. مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، 1 (1)، 54 – 64.
- عقون، عبد السلام، وقابدي خميسي. (2015). أسس قياس وإدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية: حالة بنك سوسيتي جينيرال (SG) للفترة المرجعية 2008-2012م. مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، الجزائر، العدد 24، 122 – 141.
- الكروي، بلال نوري سعيد. (2009). تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة: دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشد. المجلة العراقية للعلوم الإدارية، 6 (24)، 242 – 264.
- المحجان، فهد محمد سعد. (2012). تحليل العلاقة بين خصوصية السيولة والربحية والديونية السابقة وبين المزيج التمويلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
- محسن، بن سليم، وبن رجم محمد خميسي. (2016). الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر السيولة: مقارنة السيولة المعرضة للخطر، مجلة الاقتصاد والمالية. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف بالجزائر، العدد 3، 59 – 68.
- مؤسسة النقد العربي السعودي. (2020). على الموقع الإلكتروني <http://www.Sama.gov.sa> بتاريخ 1 سبتمبر 2020.
- هندي، منير إبراهيم. (2002). إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات. الطبعة الثالثة، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث.
- ويستون، فرد ويوجين براجام. (2006). التمويل الإداري. الجزء الأول، ترجمة داغستاني، عدنان والنعمان، عبد الفتاح السيد. الرياض، دار المريخ للنشر.
- التقارير السنوية وربع السنوية لبنوك العينة خلال الفترة. (2010-2016).
- التقارير السنوية وربع السنوية لبنك الإنماء خلال الفترة. (2010-2016).
- التقارير السنوية وربع السنوية لبنك الجزيرة خلال الفترة. (2010-2016).
- التقارير السنوية وربع السنوية لبنك الرياض خلال الفترة. (2010-2016).
- التقارير السنوية وربع السنوية للبنك الأهلي التجاري خلال الفترة. (2010-2016).
- التقارير السنوية وربع السنوية للبنك السعودي البريطاني (ساب) خلال الفترة. (2010-2016).
- التقارير السنوية وربع السنوية للبنك السعودي الفرنسي خلال الفترة. (2010-2016).
- ALavinasab, Seyed Mohammad, and Davoudi, Esmail, (2013) Studying the relationship between working capital management and profitability of listed companies in Tehran stock exchange, journal of business management Dynamics, 2 (7), 1 - 8.
- Birajit, Mohanty, and Shweta, Mehrotra. (2018). The Effect of Liquidity Management on Profitability: A Comparative Analysis of Public and Private



- sector Banks in India. The IUP journal of Bank Management, XVII (1), 7 - 20.
- Enders, Walter. (2004). Applied Econometric Time Series (Second ed.). New York: Wiley, 283–288. ISBN 978-0-471-23065-6.
- Gujarati, Damodar N.; Porter, Dawn C. (2009). "Panel Data Regression Models". Basic Econometrics (Fifth international ed.). Boston: McGraw-Hill, 591–616. ISBN 978-007-127625-2.
- Kuersteiner, Guido. (2008). "Granger–Sims causality". The New Palgrave Dictionary of Economics
- Tabash, Mosab, I, and Hassan, Hassan, I. (2017). Liquidity, Profitability and Solvency of UAE Banks, A Comparative Study of Commercial and Islamic Banks, Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 21 (2), 1 – 15.
- Taha, Tarek Abd Elhamid A. (2015). Determinants of Profitability of Egyptian Insurance Companies Listed in Stock of Exchange. Trade and Finance Journal, Tanta University, no. 3, 25-48.
- Wooldridge, Jeffrey M. (2013). "Fixed Effects Estimation". Introductory Econometrics: A Modern Approach (Fifth international ed.). Mason, OH: South-Western. 466–474. ISBN 978-1-111-53439-4.
- Zaineldeen, Mohammed. (2018). Liquidity and Profitability Analysis in The Palestinian Banking Sector. Journal of International Trade, Logistics, and Law, 4 (1), 44 – 53.